

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٠

تعيين بعض مدعين الاستثناء من بعض أحكام

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تخصص الدرجات السادسة الفنية العالية المنشأة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٠ لتعيين الحاصلين على شهادة العالمية مع إجازة التدريس أو على مؤهلات جامعية مصحوبة بمؤهلات تربوية تقرها وزارة التربية والتعليم من مدرسي التعليم الإعدادي العام والفضي وما يعلوه من مراحل التعليم ومن في حكمهم ومستوأم من الموظفين الفنيين بالوزارة مع إعفائهم من شروط الامتحان المنصوص عليه في ذلك القانون وينحون أول مرتبة الدرجة السادسة أو مرتبتهم الحالية أيهما أكبر .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به في الإقليم الجنوبي ما

مدبريامة الجمهورية في ١٥ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٢ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٠

بتعديل المرسوم التشريعي رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ بمنح

راتب مواساة إلى السيد عبد بن فرحان الأميرة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم التشريعي رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ العبارة الآتية: "ويستحق هذا الراتب اعتباراً من ١٩٤٥/٥/٢٧".

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ما

مدبريامة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٤ مارس ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠

بإعفاء الأسمت الحديدى من رسم الإنتاج

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريف الجمركية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٧ بشأن  
التعريف الجمركية ورسوم الإنتاج ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن رسوم  
الإنتاج أو الاستهلاك على الأسمت ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

#### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يفي الأسمت الجديد من رسم الإنتاج .

مادة ٢ - يشر هذا القانون في الجريمة الرسمية ، ويصل به  
في الإقليم المصري اعتباراً من تاريخ نشره ما

صدر بامانة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٤ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريف جديدة  
لرسوم الجمركية والمراسم والقوانين المتعلقة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣١ بفرض رسم الاستهلاك  
أو الإنتاج على بعض الأصناف ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ بفرض رسم إنتاج على حاصلات  
الأراضي أو منتجات الصناعة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ بشأن العقوبات التي توقع على المخالفات  
الخاصة بالإنتاج ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ بتحصيل رسم الإنتاج  
والاستهلاك على الأسمت ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع  
على المخالفات الخاصة بالإنتاج ؛